مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

قياس أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الباحث: مصطفى مهدي صاحب
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
mustafazwen6@gmail.com

أ.م.د احمد إبراهيم مهدي الزرفي
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
ahmadi.mahdi@uokufa.edu.iq

المستخلص:

يعد تقليل صدمات سعر الصرف علامة إيجابية على فعالية السياسة النقدية في البلاد، ويعكس وضوح الرؤية المستقبلية ونمو صناع السياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص، يمكن لمتخذي القرارات النقدية التدخل بشكل مباشر من خلال السيطرة على المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن المطلوب. ومع ذلك، فإن أي فشل في تحقيق هذا التوازن قد يؤدي إلى حدوث صدمات في سعر الصرف، وهو ما يعد مؤشراً خطيراً ويدل على خلل واضح في الإدارة النقدية، نظراً للتأثيرات السلبية التي قد تترتب على هذه الصدمات فيما يتعلق بالتضخم. وقد تحدث هذه الصدمات بتوافق من السلطة النقدية كوسيلة لمعالجة التضخم، ويمكن أن تكون إما إيجابية أو سلبية.

الكلمات المفتاحية: صدمات سعر الصرف، التضخم، الاقتصاد العراقي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

Measuring the Impact of Exchange Rate Shocks on Inflation in Iraq for the Period (2004-2021)

Mustafa Mahdi Sahib
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
mustafazwen6@gmail.com

Ahmed Ibrahim Mahdi Al-Zarfi
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
ahmadi.mahdi@uokufa.edu.iq

Abstract:

Normal inflation occurs as a result of an increase in population, which leads to a rise in demand for goods and services. In this context, the state finances part of public spending through excessive currency issuance without cover, which leads to a rise in the general price level. Most countries in the world suffer from this type of inflation. Among the methods used to confront it, the state can develop special programs to regulate the number of families.

المقدمة:

يعد أمر اكتفاء البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحصول على الاحتياجات السلعية والخدمة أمراً يصعب الوصول اليه، ويعود ذلك الى اختلاف الامكانيات الانتاجية والخدمية في كل بلد، هذا الامر دفع البلدان للقيام بالمبادلات الخارجية عبر التجارة مع باقي بلدان العالم، مما ادت الحاجة الى ايجاد سوق صرف لمبادلة العملة المحلية بالعملة الاجنبية، فظهر الاختلاف بين أسعار الصرف المحلية والاجنبية، فتكون أسعار الصرف المرآة العاكسة بين الاقتصاد المحلي ونظيره العالم الخارجي، فيكون لذلك تأثيرات في التضخم، إذ أن هنالك دراسات سابقة عديدة بينت أنه توجد علاقة بين تقلبات أسعار الصرف التي تؤدي الى الصدمات والتضخم، حيث أنه هنالك علاقةً بين ارتفاع معدل التضخم أي الزيادة في المستوى العام للأسعار وبين سعر الصرف التي تؤثر في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

القدرة الشرائية للفرد وراجع المستوى المعيشي للفرد، وبسبب ذلك يحدث اختلال اقتصادي ينعكس على بقية المؤشرات الاقتصادية.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من الدور الذي يلعبه سعر الصرف في التضخم والتغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تحليل وقياس أثر صدمات اسعار الصرف على التضخم.

مشكلة البحث:

إن حدوث تقلبات في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي يُعتبر خللاً واضحاً في آلية عمل السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية، نظراً لتأثيره الكبير على معدلات التضخم.

هدف البحث:

١- بيان الية احتساب صدمات سعر الصرف.

٢- بيان أثر صدمات سعر الصرف عل التضخم في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية تفيد بأن صدمات سعر الصرف تؤثر سلباً أو إيجاباً على التضخم في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١، حيث تتباين هذه الصدمات من فترة لأخرى بناءً على طبيعة الصدمة والوقت الذي تحدث فيه.

المبحث الاول: الإطار النظري لصدمات اسعار الصرف والتضخم

المطلب الاول: سعر الصرف (المفهوم والأهمية والوظائف):

اولاً: مفهوم سعر الصرف:

تعد وظيفة النقود الرئيسية هي وسيط للتبادل وتسهيل المبادلات الدولية كما هو الحال في داخل البلد الواحد، الا أنه يوجد فارق مهم بين المبادلات الخارجية والمبادلات الداخلية وهذا الفارق يتمثل بوحدة النظام النقدي داخل البلد الواحد، (أي وجود عملة واحدة داخل هذا البلد)، وتعددت النظم النقدية ما بين الدول أي وجود العديد من العملات في التبادلات الدولية[i]، ويعد سعر الصرف أداة للربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي الاقتصادات العالمية، ويمثل حلقة وصل بين أسعار التكلفة والبيع بين الشركات التجارية على المستوى العالمي، وبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين البلدان، وفي الوقت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

نفسه يلعب دوراً رئيسياً في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات النمو الحقيقي والتضخم[ii]،وهنالك عدة تعريفات توضح سعر الصرف منها، عدد من الوحدات من العملة المحلية مقومة بوحدة من العملة الاجنبية، وكذلك يعرف على أنه النسبة التي يحصل على اساسها مبادلة النقد المحلي بالنقد الاجنبي، أو هو ما يدفع من وحدات من النقد المحلي للحصول على وحدات من النقد الاجنبي[iii]، وأيضاً يمكن تعريفه بأنه مجموعة وحدات من عملة معينة يجب أن تدفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاخرى[iv]، بمعنى وجود علاقة متبادلة بين أسعار الصرف داخل البلد الواحد وأسعار الصرف في البلدان الاخرى، فكل بلد له عملته الخاصة وتكون مقومة بأحد العملات الاجنبية كأن يكون الدينار العراقي مقوم على اساس الدولار الامريكي، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على عدد من العملات الاجنبية تتم مبادلتها بعملة محلية واحدة.

ثانياً : اهمية سعر الصرف:

تبرز اهمية سعر الصرف من خلال ما يحققه من اهداف الاقتصادية الكلية، والتي تمثل التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي اذ يمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، اما التوازن الداخلي متمثل في استقرار الأسعار المحلية، الى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح اهمية سعر الصرف اكثر من خلال النقاط ادناه[v]:

١- يعتبر سعر الصرف اداة ربط الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات الدول من حيث القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

٢- يعتبر سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين الواردات والصادرات لدولة ما سواء كأنت منظورة أو غير منظورة.

٣- يعبر سعر الصرف عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي اذا ما تركت هذا السعر حراً دون قيود.

٤- تعد سياسة سعر الصرف ذات أهمية خاصة في التأثير على أسعار الواردات والصادرات حيث أنه هو المؤثر الاول والاخير في التجارة الخارجية بين الدول.

يمكن لسعر الصرف أن يعالج عجز ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات، واحياناً تنجح هذه السياسة في الدول لمتقدمة ولكنها تأتي بنتائج معكوسة في الدول النامية، لعدم مرونة الجهاز الانتاجي لهذه الدول لأن طاقة هذه الدول صغيرة بالإضافة الى عدم مرونة الطلب على الواردات لأنها تعتمد على الضريبة في سد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية[vi].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

ثالثاً: وظائف سعر الصرف:

يمارس سعر الصرف مجموعة من الوظائف في الاقتصاد الوطني من بين تلك الوظائف، الوظيفة القياسية والوظيفة التوزيعية والوظيفة التطويرية.

١- **الوظيفة القياسية**: يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين الأسعار العالمية والأسعار الوطنية من جهة اخرى، وعن طريق سعر الصرف نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيداً للقيمة الدولية للبضائع ويمكن أن نعبر عنها عملة اجنبية مقومة بعدة عملات محلية، وبهذا المعنى نجد أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة أن كأنت خارجية او داخلية او أي عملية تجارية[vii].

٢- **الوظيفة التطويرية**: يمكن من خلال هذه الوظيفة استخدام سعر الصرف في تطوير صادرات سوق معينة باتجاه سوق تجاري اخر, أي توجد ميزة نسبية لسلعة البلد (A) في سوق البلد (B) أي تشجع صادرات البلد(A)، ومن جانب اخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن بعض الفروع الصناعية او استبدالها بالاستيرادات، حيث تكون أسعار السلع المستوردة ارخص من السلعة المحلية، في حين يمكن للبلد استخدام سعر صرف معين وملائم لتشجيع بعض الاستيرادات، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الدولية[viii] .

٣- **الوظيفة التوزيعية**: كما يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد المحلي فإن سعر الصرف كذلك يمارس التوزيع على المستوى الدولي، فالتجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيع الثروات المحلية من خلال عملية المبادلة أن وظيفة سعر الصرف التوزيعية تتمثل في حال رفع قيمة عملة البلد مما يجعل البلد المستورد يدفع اكثر مقابل استيراده بنسبة تعادل نسبة رفع قيمة عملة ذلك البلد وبالتالي زيادة وارداته من العملات الاجنبية اما في حالة قيام البلد بتخفيض قيمة عملته فإنه يؤدي الى تقليل ما يحصل عليه من العملات الاجنبية مقابل الصادرات التي يقدمها للبلدان الاخرى[ix].

رابعاً: مفهوم صدمات أسعار الصرف:

يعد نظام النقد الدولي والذي وضعت اسسه اتفاقية بريتون وودز ومهمته في الاساس تنظيم المبادلات الاجنبية جاء ليدمج بين الأسعار العائمة والأسعار الثابتة، ويوصف نظام (*Bretton Woods*) بأنه ثابت وقابل للتعديل، ويعني ذلك ان النظام الثابت هو ان العملات حددت بقيمة اسمية، اما القابل للتعديل فيعني ترك العملات تتقلب حول تلك القيمة الاسمية، غير ان تحركات أسعار العملات بعيداً عن القيمة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الاسمية، يحتم على الحكومة صاحبة هذه العملات الى تعديلاها، الى ان المشكلة تعد في ان الحكومات ليس لها حافز في تعديل أسعار العملات اذا هي تحركت في مصلحتها، وتتخوف الدول من التعديل اذا تحركت العملات في غير مصلحتها، ونتيجة لذلك تقف البلدان في انتظار حدوث ازمة لتعديل الوضع[x]، حيث تؤثر التأرجحات الكبيرة العشوائية منها وغير العشوائية على سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية (ارتفاع وانخفاض قيمة العملة) على العديد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي، اضافةً الى ذلك ان المتغيرات تلك لا ينحصر تأثيرها بهذا المتغير فحسب بل يتوسع نحو تقلبات أسعار الصرف للبلدان الشريكة في التجارة، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصاديات فيكون كبير على الاقتصاديات المفتوحة والصغيرة، في حين يكون تأثيره قليل على الاقتصاديات المغلقة والكبيرة نسبياً كمنطقة اليورو[xi]، حيث ان الصدمة (**Shock**) بشكل عام هي حدوث تغير مفاجئ، اما صدمات أسعار الصرف تعد مكملة للصدمات النقدية واحياناً تكون جزءاً منها[xii]، ومن ذلك يعرف الباحث صدمات أسعار الصرف التغير المفاجئ ارتفاعاً او انخفاضاً في سعر الصرف هذا الفرق في التغير يسمى الصدمة، وتكون اما صدمة ايجابية او سلبية حسب طبيعة الحالة.

خامساً: مصادر صدمات أسعار الصرف:

تنشأ صدمات أسعار الصرف من خلال جانبين يمكن توضيحهما بشكل موجز:

١- **الجانب النقدي والمالي :** في هذه الطريقة يقوم البنك المركزي بالتدخل بشكل مباشر في سوق الصرف الاجنبي من خلال شراء وبيع العملة الاجنبي فإنه سوف يؤثر على القاعدة النقدية هبوطاً وصعوداً، حيث عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات فإنه يؤدي الى خفض سعر الفائدة وهذا بدوره يودي الى دفع المستثمرين الى تحول الى سوق السندات الخارجية ويستبدلون العملة الوطنية بالعملات الاجنبية، وتحدث الصدمة هنا عندما تدهور العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف[xiii].

٢- **الجانب الحقيقي :** تتناول هذه الفقرة تأثير نمو الناتج المحلي على الطلب على العملة الوطنية، مما يسهم في تحسين الحساب الجاري. هذا التحسن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية. ويزداد دعم العملة المحلية عندما يتسع الفارق بشكل إيجابي بين الناتج العالمي والناتج المحلي. وبالتالي، هناك علاقة عكسية بين التغير في الناتج المحلي وسعر الصرف الأجنبي. بشكل عام، تعود أسباب صدمات الأسعار إلى الصدمات الخارجية الاسمية والصدمات الحقيقية المحلية، والتي تؤثر بدورها على التغيرات في عرض النقد. حيث تؤدي السياسات النقدية غير

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

المتوقعة إلى تغييرات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي، ولكن هذا التأثير يظهر فقط على المدى القصير، إذ أن سعر الصرف الحقيقي يميل إلى الانحراف عن مساره في المدى الطويل. [xiv].

المطلب الثاني: التضخم:

تعد مشكلة التضخم من اكبر المشكلات التي تعاني منها جميع البلدان أن كأنت نامية او متقدمة على حد سواء في الوقت الحالي، وفي الواقع يوجد اختلاف في معدلات واسباب التضخم ما بين بلد واخر ومن وقت لأخر داخل نفس البلد، الى أن الحقيقة الواضحة هي أن معاناة جميع بلدان العالم من مشكلة التضخم وتثير هذه المشكلة اهتمام جميع الاقتصاديين لما لها من آثار عكسية على كافة جوانب الحياة أن كأنت اجتماعية او اقتصادية واخلاقية أيضاً[xv]، ويمكن أن يعرف التضخم على أنه حركة تصاعدية للأسعار تتمير بالاستمرارية الذاتية نتيجة ارتفاع مستوى الطلب وانخفاض العرض[xvi]، وكذلك يمكن تعريفه على أنه هو ارتفاع في الأسعار يمكن ترجمته على أنه انخفاض في القوة الشرائية بمرور الوقت[xvii].

اولاً: أنواع التضخم:

١- **التضخم العادي** : يحدث التضخم العادي نتيجة لزيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. في هذا السياق، تقوم الدولة بتمويل جزء من الإنفاق العام من خلال الإفراط في إصدار العملة دون غطاء، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. يعاني معظم دول العالم من هذا النوع من التضخم. ومن بين الأساليب المتبعة لمواجهته، يمكن للدولة أن تضع برامج خاصة لتنظيم عدد الأسر [xviii].

٢- **التضخم الجامح** : هو التضخم الذي يقع عندما يرتفع مستوى العام للأسعار وبمعدلات متسارعة وكبيرة خلال مدة زمنية قصيرة ويطلق عليه أيضاً بالتضخم المتسارع او المفرط، وقد اهتم العالم الاقتصادي (فيليب كاجان) بدراسة هذا النوع من التضخم وعرفه بأنه ذلك التضخم الذي تبلغ معدلات نموه حوالي (٥٠٪) شهرياً او ما يعادل ١٢٩٧٥٪ سنوياً بينما يرى البعض أن التضخم الجامع يقع عند معدل نموه (١٠٠٠٪) او (٢٠٠٠٪) سنوياً[xix].

٣- **التضخم الزاحف** : يعرف أيضًا بالتضخم المعتدل، حيث إن ارتفاع الأسعار بنسبة معقولة لا يؤثر سلبًا على الاقتصاد. فزيادة الأسعار بشكل معتدل تشجع الأفراد المستهلكين على زيادة مشترياتهم لتفادي ارتفاع الأسعار. يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة في التداول النقدي، وليس نتيجة لتوسع الائتمان المصرفي أو إصدار نقد [xx].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٤- **التضخم المكبوت** : في هذا النوع لا يمكن للأسعار الارتفاع بسبب وجود سياسات وقيود كمية أو نوعية تمنع ذلك الارتفاع وبمجرد اندثار هذه القيود سوف يدفع ذلك الأسعار الى الارتفاع بسرعة كبيرة[xxi].

ثانياً: الاثار الاجتماعية للتضخم:

١- معاناة الاسر متوسطة الدخل والفقيرة وانخفاض الدخل الحقيقي للأسرة وتدني مستوى المعيشة مما يضطرهم الى التنازل عن بعض الاشياء الضرورية.

٢- تداول السلع الأقل جودة لرخص ثمنها والاقبال على السوق الشعبي ونتشار السلعة التقليد وانتشار ظاهرة الغش التجاري.

٣- عزوف الافراد عن الزواج وتكوين الاسر الجديدة بسبب عدم قدرتهم على تحمل مصاريف الزواج مما يؤدي ذلك الى ارتفاع نسبة العنوسة والانحراف الاخلاقي.

٤- أنتشار مظاهر الفساد الاداري مثل الرشوة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة الموظفين الحكوميين من اصحاب الدخل المحدود وانتشار ظاهرة الكسب غير المشروع (الاحتيال، النصب، تجارة المخدرات، السرقة).

٥- اجبار بعض الموظفين البحث عن اعمال ثانية للحصول على دخل اضافي لتوفير الحاجة الضرورية للمعيشة مما يؤدي ذلك الى ظهور المشكلات الاسرية.

٦- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار في الاسر مادياً مما يؤدي الى تفاقم المشكلات الاسرية وعدم التمكين من تغطية الاحتياجات للأسرة في ظل الارتفاع المستمر بالأسعار[xxii].

ثالثاً :الاثار الاقتصادية للتضخم:

١- **اثر التضخم على اعادة توزيع الدخل**: أن التضخم يصيب اصحاب الدخل الثابت والمحدود بشكل كبير ويؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لدخولهم بسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي لهمم اما اصحاب الدخول المرتفعة والمنتجين هم يستفيدون من الارتفاع بالأسعار من خلال ارباحهم وذلك يؤدي الى الحفاض على المستوى المعيشي ولحل هذه المشكلة تسعى النقابات والسلطات الى تضمين ارتفاع الأسعار ضمن الاجور للمحافظة على القوة الشرائية[xxiii].

٢- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات**: يكون تأثير التضخم على ميزان المدفوعات تأثير سلبي اذ أن البلد الذي يعاني من التضخم ينخفض القدرة التنافسية لمنتوجاتها من منتجات البلدان الاخرى التي لا تعاني من التضخم وبذلك تقل صادرات تلك البلدان بينما تزداد وارداتها مما يؤدي الى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

احداث عجر في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات يتضح لنا وجود علاقة طردية ذات اثر سلبي بين عجز ميزان المدفوعات والتضخم فعندما يرتفع معدل التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يؤدي الى انخفاض منافسة المنتجات الاجنبية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى عجر في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات[xxiv].

المبحث الثاني: تحليل واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

يعتبر الاقتصاد العراقي، منذ فترة ليست بالقصيرة، قد شهد زيادة في معدلات التضخم. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار في العراق، كما هو الحال في العديد من الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي والتجارة الخارجية، يسهم في هذه المشكلة. إن تراجع الزراعة يؤثر سلباً على إنتاج المواد، وتعدد الأسباب الهيكلية والنقدية أدى إلى ظهور ظاهرة التزامن بين التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينيات، مما تسبب في أزمة التضخم الركودي، ومنذ عام ٢٠٠٣ بدأت معدلات التضخم بالارتفاع بسبب التوسع في عرض النقد والذي تجسد بزيادة العملة في التداول، بمعدل نمو قدره (١٦٧,٨٪) و(١٣٦,٩٪) على التوالي عام ٢٠٠٦ مقارنة بسنة ٢٠٠٣ ليبلغ حوالي (١٥,٥٪) و(١٠,٩٪) ترليون دينار عراقي على التوالي، ويعود السبب الى الانفتاح الاقتصادي بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، ونتيجة لتحسن الاوضاع المعيشية التي ادت الى تحول هيكل الطلب الداخلي وتزايد الميل الحدي للاستهلاك وتوقف الانتاج المحلي[xxv]، ويمكن توضيح معدلات التضخم في العراق من خلال الجدول (١):

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	معدل التضخم%	السنة	معدل التضخم%
2004	26.9	2013	1.9
2005	36.9	2014	2.2
2006	53.2	2015	1.4
2007	10.1	2016	0.6
2008	12.7	2017	0.2

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

2009	6.9	2018	0.4
2010	2.9	2019	-0.2
2011	5.8	2020	0.6
2012	6.1	2021	6.04

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.

- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي حسب الصيغة الآتي: $Gr = \{pt/po\} - 1 * 100$.

من الجدول (١)، نلحظ ان معدلات التضخم قد شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة، اذ ارتفع معدل التضخم في بداية المدة من (٢٤,٩٪) في عام ٢٠٠٤ الى (٣٦,٩٪) في عام ٢٠٠٥ ثم استمر في الارتفاع حتى وصل الى (٥٣,٢٪) عام ٢٠٠٦، وهنالك عدد من الاسباب التي ادت الى الارتفاع القياسي في معدل التضخم، اول هذه الاسباب هو اتساع النفقات الحكومة الجارية والتي عادة ما تكون نفقات استهلاكية وانخفاض العرض بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق[xxvi]، انخفض بعدها معدل التضخم حتى عام ٢٠٠٨ حيث شهد ارتفاعاً طفيفاً وصل الى (١٢,٧٪) بسبب الازمة المالية العالمية، اما عام ٢٠١٠ بلغ معدل التضخم (٢,٩٪) ثم واصل الارتفاع الى ان وصل الى (٥,٧٪) في عام ٢٠١٢ والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، اذ بلغ سعر البرميل الواحد من النفط (٧٧ دولاراً) ثم ارتفع الى (١٠٨ دولاراً) وواصل الارتفاع الى ان وصل الى (١١٠ دولاراً) للبرميل الواحد في عام(٢٠١٢)[xxvii]، اما في عام ٢٠١٤ فقد بلغ معدل التضخم (٢,٢٪) وسبب هذا الانخفاض في معدلات التضخم بسبب السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة بسبب الحرب ضد التنظيمات الارهابية وتوجيه اغلب الخزينة الى الانفاق العسكري، اما في السنوات من (٢٠١٦-٢٠١٨) فقد واصلت معدلات التضخم الانخفاض حيث بلغ معدل التضخم (٠,٢٪) في عام ٢٠١٧ و(٠,٤٪) في عام ٢٠١٨ ويعود هذا الانخفاض الى الركود الذي عانا منه الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، اما في عام ٢٠١٩ فقد شهد معدل التضخم معدلاً سالباً بلغ (٠,٢٪) وسبب هذا الانخفاض هو ان سعر البرميل وصل الى (٦٤ دولاراً) واستمر في الانخفاض بسبب بداية الازمة كورونا التي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، بالإضافة الى السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة العراقية من خلال دعم السيولة وتحقيق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة، عاد بعد ذلك معدل التضخم الى الارتفاع في عام ٢٠٢١ حيث وصل الى (٦,٠٤٪) ويعود سبب ارتفاع معدل التضخم الى مجموعة من العوامل من ضمنها تغيير سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار في اواخر كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٢٠، بالإضافة الى التضخم المستورد والذي اساسه التضخم العالمي عام ٢٠٢١، ويمكن توضيح ذلك اكثر من خلال الشكل(١):

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

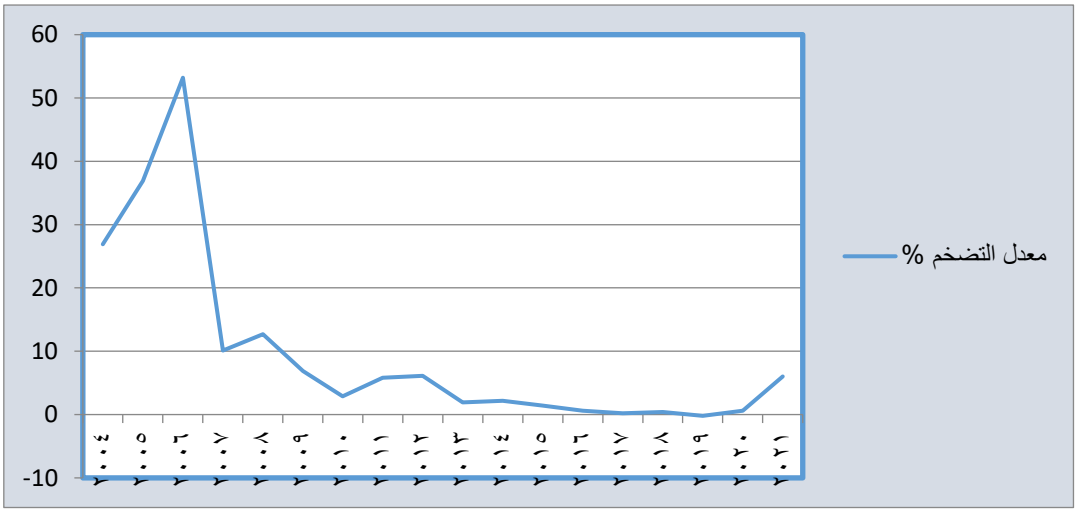

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

المبحث الثالث: قياس أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

اولاً: اختبار التكامل المشترك (Cointegration test):

بما إن السلسلة الزمنية لصدمات أسعار الصرف ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي كانت ساكنة عند المستوى الاول والفرق الاول حيث يتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لبيان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين صدمات سعر الصرف والتضخم، ويمكن توضيح ذلك اكثر من خلال نتائج تقدير اختبار الحدود (التكامل المشترك):

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الجدول (٢) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية (ARDL)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.236607	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

بعد اجراء اختبار الحدود (F-Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة تكاملية بين صدمات أسعار الصرف والتضخم (حيث ان صدمات أسعار الصرف متغير مستقل والتضخم متغير تابع) اتضح ان القيمة الجدولية (F-Statistic) (٤,٢٣٦٦٠٧) وعند مقارنتها مع الحد الاعلى I(١) وقيمتها (٤,١٦) والحد الادنى I(٠) وقيمتها (٣,٦٢) عند درجات الحرية المختلفة اتضح ان القيمة المحتسبة اكبر من الحد الاعلى وبمستوى معنوية (٥٪) وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين صدمات أسعار الصرف والتضخم.

ثالثاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق منهجية ARDL:

جدول (٣) تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية ARDL في العراق

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES_2_LAG	-0.016618	0.018553	-0.895739	0.3737
C	1.710847	0.738376	2.317042	0.0237

EC = INFLATION - (-0.0166*RES_2_LAG + 1.7108)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يشير الجدول (٣) إلى نتائج العلاقة طويلة الأجل بين صدمات أسعار الصرف والتضخم ويتضح من خلال الجدول اعلاه عدم معنوية العلاقة بين صدمات أسعار الصرف والتضخم أي عدم وجود تأثير على المدى البعيد بين المتغيرات.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

رابعاً: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL في العراق:

تعد معلمة تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مؤشر على سرعة المعالجة للاختلالات في الاجل القصير والعودة الى التوازن في الاجل الطويل، ومن خلال نتائج الجدول (٤) نلحظ وجود علاقة تصحيحية بين الاجل القصير والاجل الطويل *(-١)CointEq بين صدمات أسعار الصرف والتضخم حيث كانت نتيجتها سالبة وبلغت (٠,٥٢٩١٩٣-)، وهي معنوية عند (١٪)، اذ تشير معلمة تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الاجل القصير ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي.

جدول (٤) تصحيح الخطأ في الاجل القصير (ECM) بين صدمات أسعار الصرف ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي وفق منهجية ARDL في العراق

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.348190	0.115835	-3.005906	0.0038
CointEq(-1)*	-0.529193	0.146171	-3.620360	0.0006

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

خامساً: مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في العراق Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

حيث يتم استخدام هذا الاختبار لغرض معرفة خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من خلال الاستعانة بالاختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ومن خلال نتائج الجدول (٥) نلحظ أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين صدمات أسعار الصرف والتضخم وهذا ما تؤكده (Prob.F= 0.٦٠٠٧) وهي اكبر من (٥٪) أي غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج ونقبل بالفرض البديل وكما في الجدول الاتي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الجدول (٥) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي في العراق وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.513759	Prob. F(2,63)	0.6007
Obs*R-squared	1.107317	Prob. Chi-Square(2)	0.5748

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

سادساً: اختبار استقرارية بواقي النموذج في العراق (CUSUM):

يبين لنا هذا الاختبار استقرارية النموذج في الاجل الطويل والاجل القصير والتأكد من خلو البيانات المستعملة من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ويمكن الاعتماد على هذا الاختبار الذي اقترحه (Brown) في سنة ١٩٧٥، فإذا وقع المجموع التراكمي لبواقي النموذج داخل الخط الحرج وبمستوى معنوية (٥٪) تكون تلك البواقي مستقرة اما اذا كانت خارج الحطوط الحرجة وبمستوى معنوية (٥٪) فتكون البواقي غير مستقرة. يشير الشكل (٢) الى أن المجموع التراكمي لبواقي النموذج داخل الخطوط الحرجة، وبذلك تكون مستقرة عند مستوى معنوية (٥٪) وهذا يعد مستوى مقبول احصائياً، وكما في الشكل الاتي:

شكل (٢) المجموع التراكمي لمربعات البواقي بين الصدمات والتضخم في نموذج (ARDL) في العراق

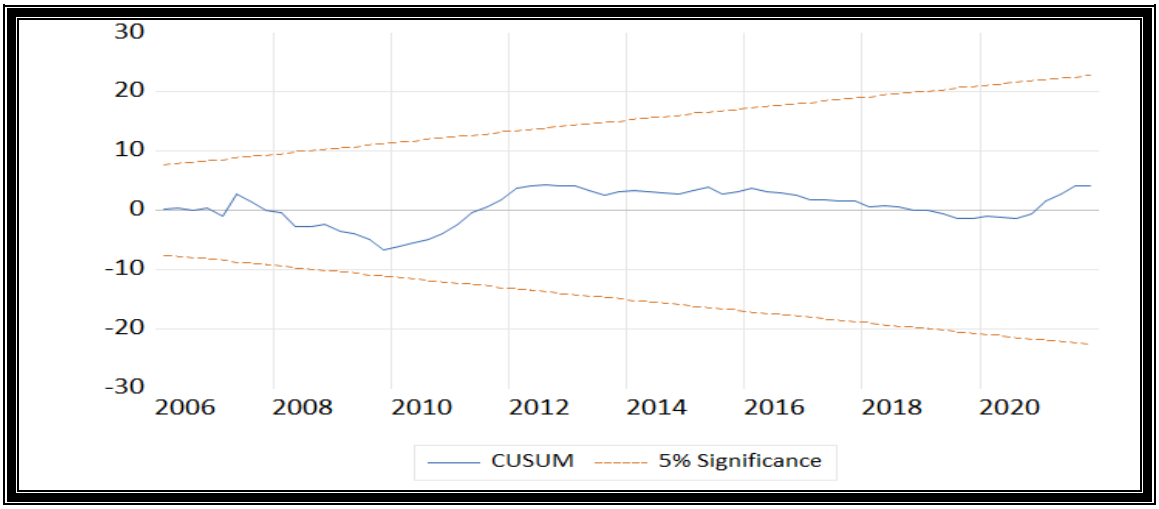

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

الاستنتاجات:

١- من خلال الجانب النظري تبين أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم علاقة متناغمة فيما بينهما وتسير بنفس الاتجاه أي علاقة طردية، إذ كلما ارتفع سعر الصرف انخفضت قيمة العملة المحلية ادى ذلك الى ارتفاع التضخم.

٢- يعاني العراق خلال مدة الدراسة من معدلات تضخم مرتفعة وتذبذب واضح وهذا ما لأحضناه من تدهور قيمة العملة المحلية.

٣- اشارت نتائج تحليل العلاقة بين صدمات أسعار الصرف والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إلى ما يأتي:

أ- تشير نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار (فيلبس-بيرون) لجذر الوحدة أن المتغيرات كانت مستقرة في المستوى، أي خلوها من الانحدار الزائف والبعض الاخر كانت مستقرة بالفرق الاول.

ب- يشير اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة في الدول المختارة حيث يشير الاختبار في العراق الى وجود علاقة تكاملية بين صدمات سعر الصرف والتضخم.

ج- في الاجل الطويل كانت نتائج تقدير أثر صدمات أسعار الصرف على التضخم معنوية بالمجمل.

د- وفي الاجل القصر كانت نتائج تقدير صدمات أسعار الصرف على والتضخم معنوية بالمجمل ويتفق مع المنطق الاقتصادي.

التوصيات:

١. يحتاج العراق إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي، مما سيمكن السياسة النقدية من أن تكون أكثر فعالية. على الرغم من أن البنك المركزي يتمتع باستقلالية، إلا أنه لا يزال مرتبطًا بالحكومات، مما يعيق فعالية هذا الاستقلال.

٢. يجب إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بالإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية النقدية، مع ضرورة مراقبة هذه البيانات بشكل مستمر. كما ينبغي تأهيل كوادر فنية متخصصة للعمل على هذه البيانات للحصول على معلومات دقيقة، مما يسهل تشخيص المشكلات الاقتصادية بدقة ويساعد في وضع الحلول المناسبة بعد تحليلها واختبارها والتنبؤ بها.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

٣. من الضروري تقليل نسبة خروج العملات من العراق إلى الخارج، وذلك من خلال تعزيز رقابة البنك المركزي على التحويلات المصرفية الخارجية. يهدف هذا الإجراء إلى مكافحة غسيل الأموال وتحقيق الاستقرار الداخلي، ويتطلب التنسيق مع المؤسسات والجهات الرسمية المحلية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

٤. يجب وضع سياسة نقدية تستهدف مكافحة التضخم واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى تقليل الاختلالات في التوازن الداخلي والخارجي.

المصادر:

[1]() مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة،٢٠١٥،التمويل الدولي(أسس نظرية واساليب تحليلية)، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، ص٣٤٩.

([2]) عبد الرزاق بن الزاوي،٢٠١٦، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ، ص١٣.

([3]) صالح احمد على جامع،٢٠٢٠ ، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للمدة من (١٩٩٠- ٢٠١٨)،مجلة ابحاث ودراسات التنمية ،المجلد (٧)، العدد(٢)، جامعة كرري السودان ، السودأن،ص١٢١.

([3]) احمد كاصد سعد البداوي، خليل اسماعيل عزيز،٢٠٢٢، اثر التقلبات في أسعار الصرف على السوق النقدية في العراق (للأوراق المالية قصيرة الاجل)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد(١٨)،العدد(٢)، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة تكريت ، ص٣٧٤.

([4]) صابرين عدنان والي، ايمان علاء كاظم، ٢٠٢٠،أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة حمورابي، العدد(٣٥)، جامعة الكوفة،ص١١٠.

([5]) ابراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ص (٢٣-٢٤).

([6]) عبد الرزاق بن الزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

([7]) أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان ، ٢٠١٣، ص٢٦.

([8]) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سق ذكره ، ص٢٥١.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

(9) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس،٢٠١٨،اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الاوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، جامعة بابل، العراق، ص٢٤٢.

(10) محمد صلاح الكردي،٢٠٢٣،الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، جامعة الازهر، مصر، ص١٢-١٣.

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، ليلى بديوي، ٢٠١٧،صدمات السياسة النقدية، نور للنشر والتوزيع، المانيا، ص١٩٥.

(2) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس،٢٠١٨، اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد(١٠)، العدد(٣)، جامعة بابل، ص٢٤٤.

(3) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، ٢٠٢٢، صدمات عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما على سلوك مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية، المجلد(٣١)، العدد(٣)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ص١٥٦.

(4) احمد محمد مندور، أيمأن محب زكي، أيمأن عطية ناصف،(٢٠٠٢-٢٠٠٤)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص٢٨٥.

(5) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri، Qassem Saad Sakban Abu Shte ، The effect of early warning indicators for the banking system on inflation in Iraq using the ARDL model، Al Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Scien، College of Administration and Economics، Al-Qadisiyah University.

Investopedia ،Inflation what it is how it can be controlled and extreme examples ، www.investopedia.com(6).

(7) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri، Qassem Saad Sakban Abu Shte ، previously mentioned source، p192.

(8) محمد أحمد الأفندي،٢٠١٤، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، ص٤٨٩.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

(١) كوثر محمد دهيم،٢٠٢٣، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٧٦)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص٦.

(9') ادبوب سارة، لسبع مريم،٢٠٢١، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد(٢)، العدد(٢)، مختبر العلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، ص٤٠.

(20) أحمد سعد مطلك، ٢٠٢٢، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد(٥)، العدد(٤)، قسم المحاسبة، كلية دجلة الجامعة،ص٧٢.

(20) ختام حاتم الجبوري، محمد محسن، ابراهيم سكران،٢٠٢٢، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة البحوث الدراسات البترولية، ص٢٦.

(21) مهند خميس عبد، سعدون عدنان خليل، ٢٠٢٢،فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد(٣)، العدد(٦)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، ص٣٢٠.

(22) عفيفة نجاي شوكت،٢٠٢٠، تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو الناتج ومستوى التشغيل في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٨)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص١٠.

(23) سحر عبد الحسين مجيد، محمد حمزة عباس، جمانة علي باقر، ٢٠٢٢،معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (١١)، العدد (٤٢)، ص١٢٨.

(24) كوثر محمد دهيم، ٢٠٢٣،العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٧٦)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص٧٦.

(٢٥) بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

(١)مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي(أسس نظرية واساليب تحليلية)، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٣٤٩.

(ii) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،٢٠١٦، ص ١٣

(٣)صالح احمد على جامع، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للمدة من (١٩٩٠- ٢٠١٨)،مجلة ابحاث ودراسات التنمية ،المجلد (٧)، العدد(٢)، جامعة كرري السودان ، السودأن،٢٠٢٠ ،ص١٢١.

(٤)احمد كاصد سعد البداوي، خليل اسماعيل عزيز، اثر التقلبات في أسعار الصرف على السوق النقدية في العراق (للأوراق المالية قصيرة الاجل)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد(١٨)،العدد(٢)، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة تكريت ، ٢٠٢٢، ص٣٧٤.

(v) صابرين عدنان والي، ايمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة حمورابي، العدد(٣٥)، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص١١٠.

(١٢)ابراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ص (٢٣- ٢٤).

(vii) عبد الرزاق بن الزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

(viii) أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان ، ٢٠١٣، ص٢٦.

(ix) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سق ذكره ، ص٢٥١.

(x) عبد الحسين جليل الغالي، رجاء جابر عباس، اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الاوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٨، ص٢٤٢.

(xi) محمد صلاح الكردي، الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي، جامعة الازهر، مصر، ٢٠٢٣، ص١٢-١٣.

(١٢)عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، ليلى بديوي، صدمات السياسة النقدية، نور للنشر والتوزيع، المانيا، ٢٠١٧، ص١٩٥.

(xiii) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، اثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد(١٠)، العدد(٣)، جامعة بابل، ٢٠١٨، ص٢٤٤.

(xiv) عبد الحسين جليل الغالبي، رجاء جابر عباس، صدمات عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما على سلوك مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية، المجلد(٣١)، العدد(٣)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص١٥٦.

(xv) احمد محمد مندور، أيمأن محب زكي، أيمأن عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ص٢٨٥.

(xvi) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri، Qassem Saad Sakban Abu Shte ،The effect of early warning indicators for the banking system on inflation in Iraq using the ARDL model، Al Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Scien، College of Administration and Economics، Al-Qadisiyah University.

Investopedia ،Inflation what it is how it can be controlled and extreme examples ، www.investopedia.com(xvii).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (٢٠) عدد (٤) ٢٠٢٤

(xviii) Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri، Qassem Saad Sakban Abu Shte ،previously mentioned source، p192.

(١٩)محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، ٢٠١٤، ص٤٨٩.

(xx) كوثر محمد دهيم، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٧٦)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص٦.

(xxi) ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد(٢)، العدد(٢)، مختبر العلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٢١، ص٤٠.

(xxii) أحمد سعد مطلك، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد(٥)، العدد(٤)، قسم المحاسبة، كلية دجلة الجامعة، ٢٠٢٢، ص٧٢.

(٢٣)ختام حاتم الجبوري، محمد محسن، ابراهيم سكران، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة البحوث الدراسات البترولية، ٢٠٢٢، ص٢٦.

(xxiv) مهند خميس عبد، سعدون عدنان خليل، فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجر الموازنة العامة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد(٣)، العدد(٦)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص٣٢٠.

(xxv) عفيفة نجاي شوكت، تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو الناتج ومستوى التشغيل في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٨)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠، ص١٠.

(xxvi) سحر عبد الحسين مجيد، محمد حمزة عباس، جمانة علي باقر، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (١١)، العدد (٤٢)، ٢٠٢٢، ص١٢٨.

(xxvii) كوثر محمد دهيم، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٧٦)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص٧٦.